

إسبانيا تدعم مبادرة المغرب لحل قضية الصحراء



كأص 2

السعيد بوتفليقة حاكم فعلي للجزائر تطرح به الأقدار إلى السجن



كأص 8

15 كاتبة عربية في ملف عن المرأة والتفكير النقدي



كأص 10-14

# العرب

www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الأحد 2019/09/29

30 محرم 1441

السنة 42 العدد 11482

Sunday 29/09/2019

42nd Year, Issue 11482



## نبيل القروي من محبسه لـ «العرب»: عدم تكافؤ الفرص قد يدفعني إلى الطعن في نتائج الانتخابات المرشح المغيب يتهم منافسه سعيد بطرح رؤية بعيدة عن الواقع التونسي

تونس - تعهد نبيل القروي، المرشح لخوض الدور الثاني في الانتخابات الرئاسية التونسية، بأن يطعن في النتائج لانعدام تكافؤ الفرص مع المرشح الثاني قيس سعيد إذا لم يتم إطلاق سراحه للقيام بالحملة الانتخابية والمشاركة في الانتخابات المقررة في الثالث عشر من أكتوبر القادم، مشددا على أن برنامجه مستمد من معرفة دقيقة بأوضاع الناس وواقعهم.

وقال القروي، من سجنه في حوار مع «العرب» عبر محاميه، إنهم «لم يتجروا لسي المجال لأعرض برنامجي، ومنعت من التواصل مع الناخبين بقرار قضائي في توقيت مستتراب»، مشددا على أنه «في صورة تفوق المرشح الآخر (سعيد) سأطعن في نتائج الانتخابات لخرفها مبدأ تكافؤ الفرص الذي هو الضامن لمصادقية نتيجة الانتخابات».

وأوقف القروي في 23 أغسطس بتهمة تبييض الأموال، لكن مقررين منه يقولون إن الأمر يتعلق بمؤامرة سياسية. وأثار توقيفه قبل عشرة أيام من بدء الحملة الانتخابية تساؤلات حول تأثير السياسة على القضاء.

ووصف المرشح المحبوس، الذي تتوقع استطلاعات الرأي أن يحقق حزبه «قلب تونس» نتائج قوية في الانتخابات التشريعية، مشاركته بالدور الثاني في الانتخابات الرئاسية رغم وجوده بالسجن بأنها «سابقة تكاد تكون فريدة من نوعها وحالة سريالية».

وبعد مشاهدة الحوار الذي أجراه منافسه على التلفزيون الرسمي، الخميس، قال القروي مجيبا عن أسئلة «العرب» التي سلمها إليه محاميه، «تنبين لي أن أطروحته تقوم على نظرية طوباوية مثالية بعيدة كل البعد عن واقعنا السياسي والاقتصادي».

وحذر من أن تصور قيس سعيد للديمقراطية الشعبية «يقتضي اعتماد دستور جديد واليات تسيير غير معهود، والحال أن بلادنا في وضع حرج على

المستوى الاقتصادي والاجتماعي والشعب ينتظر حولا ملموسة على أرض الواقع على المدى القريب». ولفت القروي إلى أن الاعتماد على نظرية الديمقراطية الشعبية المحلية، كما يطالب بذلك سعيد، أي انتخاب هيكل (ممثلين ونواب) من الأحياء والقرى والمدن والجهات، «أمر يتطلب مراجعة كلية للنظام السياسي في مدة زمنية قد تطول».

ومن المتوقع أن يصدر القضاء قرارا، الأربعاء، بشأن ما إذا كان سيوافق على إطلاق سراح القروي، رجل الأعمال وصاحب قناة نسمة التلفزيونية، والذي حصل على المرتبة الثانية في الدور الأول.

وعزا مراقبون هذه النتائج التي لم يحققها أي حزب بما في ذلك حركة النهضة التي سيطرت على الحياة السياسية طيلة السنوات الثماني الأخيرة، إلى الأنشطة الخيرية والتواصل مع الفئات الشعبية المهمشة والفقيرة في الشمال الغربي والوسط على وجه الخصوص.

وأضاف القروي في حوار لـ «العرب» مفسرا أسباب فوزه بالدور الأول أن «برنامجنا يعتمد على نظرة واقعية

تنطلق من معاينة ميدانية وخبرة ومعرفة دقيقة لأهم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والأمنية للمجتمع التونسي، والتي تستدعي حولا جريئة وملموسة في حين زمني قصير».

وتكشف أن نساء ورجالا من حزبه «قلب تونس» من الذين لهم خبرة ومعرفة ميدانية دقيقة بواقعنا الاجتماعي والاقتصادي والأمني هم من أعدوا هذا البرنامج، ثم «قمنا بعرضه على العديد من الخبراء والمختصين في كل المجالات» كي يظهر متماسكا وقويا.

وضاعف فوز نبيل القروي ومشاركته في الدور الثاني سلسلة من الضغوط على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، التي عملت ما في وسعها على إطلاق سراحه ولو بشكل مؤقت للمشاركة في الحملة الانتخابية والاتقاء بجمهوره من باب تكافؤ الفرص بين المرشحين.

وقال العضو القيادي بالهيئة أنيس الجربوعي، السبت، إن «هيئة الانتخابات وجدت نفسها في وضعية مرجحة للغاية ولمنحجة نظرا إلى عدم تمتع المرشحين للانتخابات الرئاسية في دورتها الثانية بالحظوظ ذاتها ببقاء القروي في السجن».



أي مصادقية للانتقال الديمقراطي

وأوضح الجربوعي، أن «الهيئة متخوفة جدا من إمكانية الطعن في نتائج الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية، ومن عدم القبول بنتائج الانتخابات من قبل الرأي العام إذا استمر وجود القروي في السجن».

ويضغط الرأي العام في تونس والخارج لتمكين نبيل القروي من الحضور في التلفزيون الرسمي سواء بشكل شخصي في حوار مطول مثل الحوار مع قيس سعيد، أو في صيغة مناظرة بين المرشحين المتنافسين، لكن إلى الآن لم يتحقق شيء من هذه المطالب التي يهدد غيابها مصادقية الانتخابات ومن ورائها الانتقال السياسي في البلاد.

وأعلن التلفزيون الرسمي التونسي استعداده لإجراء المناظرة داخل السجن إذا لم يسمح للقروي بالخروج منه. ومن المقرر إجراء مناظرتين، مدة كل منهما ساعة، خلال الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي سيكون موعد إجرائها في 13 أكتوبر. وخلال الدورة الأولى أجرى التلفزيون التونسي ثلاث مناظرات شارك فيها 24 أصل 26 مرشحا واعتبرت خلوة إضافية نحو تعزيز الديمقراطية في البلاد.

طرابلس - دب نشاط سياسي مفاجئ في مجلس السلم والأمن الأفريقي لاستعادة علاقته مع الأزمة الليبية، ما أوحى برغبة في البحث عن حل سياسي ولو أدى إلى منافسة البعثة الأممية في ليبيا بقيادة غسان سلامة الذي عجز عن أي اختراق لتحريك الحوار.

ويأتي هذا الدور الأفريقي بعد أن زاد الحديث عنه مع اقتراب عقد مؤتمر دولي في ألمانيا خاص بالأزمة الليبية، وبدأت تحضيراته تأخذ طابعا جديا.

وفي بيان صدر عقب اجتماع وزاري نظمته المغرب على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة، أعرب مجلس السلم والأمن عن قلقه العميق إزاء خطورة الوضع في ليبيا و«تداعيات الخطيرة على أمن واستقرار المنطقة».

وإحدى النقاط التي تدرجها في البيان «قناعته بضرورة الانخراط الفعلي والعاجل للأطراف الأفريقي في البحث عن حل سياسي دائم للأزمة في ليبيا».

وتكشفت مصادر ليبية لـ «العرب» أن تحرك مجلس السلم الأفريقي، بلقي قبولاً من دوائر مختلفة، دولية وإقليمية ولبية، وإن كانت أهدافها متناقضة أحيانا، كاشفة عن أن فرنسا تلعب دورا كبيرا في الدفع بهذه المسألة إلى الأمام ضمن جهودها للتشويش على قمة برلين بشأن ليبيا المقرر انعقادها في أواخر أكتوبر.

وأشارت المصادر لـ «العرب» إلى أن القوة الثابتة التي تدفع باتجاه تضخيم الدور الأفريقي، هي عناصر قوية محسوبة على النظام القديم في ليبيا، لها علاقات نافذة في مجلس السلم والأمن، ومع رئيس اللجنة الرئاسية رفيعة المستوى الخاصة بليبيا، التي ترأسها الكونغو برازافيل، وتريد دخول اللعبة السياسية، واحتلال مقعد متقدم فيها.

وعلمت «العرب» أن بعض القوى الإقليمية لا تمانع في انخراط الاتحاد الأفريقي في حلحلة الأزمة الليبية، بهدف تقليص مساحة الحركة أمام غسان سلامة مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا، بعد فشله في تبني مبادرة قابلة للتطبيق الفترة الماضية، أو لإفساح الطريق أمام مشاركة النظام القديم في التسوية.

وحاول الاتحاد الأفريقي الدخول على خط الأزمة الليبية منذ بدايتها عام 2011 ولم يستطع القيام بدور مهم وقتها، في وجود توازنات إقليمية ودولية معقدة.

وقال بالانش إن هدف أردوغان هو إقامة «حزام عربي» مؤيد على الحدود التركية عبر إبعاد الأكراد عن تلك المنطقة. وتابع الباحث «إذا كان أردوغان يريد وضع اللاجئين على الحدود، فسويدي ذلك إلى تشييت لحمة السكان الأكراد».

ويؤكد حسن أونال على أن الأراضي التي تخطط تركيا أن تبني فيها «تعد ملكيتها لجهات أخرى». إلى ذلك يبقى السؤال، من يقبل بالسكن فيها.

وكان أردوغان حذر، في الأسابيع الماضية، من أنه في حال لم تتم إقامة «المنطقة الآمنة» قبل نهاية سبتمبر فإن تركيا ستقوى الأمور بنفسها وسويدي لإطلاق عملية عسكرية شمال شرق سوريا. ويرى الخبير في شؤون سوريا فابريس بالانش أنه «من غير الممكن إرسال ثلاثة ملايين شخص إلى تلك المنطقة حيث مساحة المناطق التي يمكن السكن فيها محدودة، لأن غالبية المنطقة شبه صحراوية».

وفي المشروع الذي عرضه أمام وسائل الإعلام التركية ونظرته في الجمعية العامة للأمم المتحدة تحدث أردوغان عن خطة بناء قرى ومدن يمكنها استقبال ما يصل إلى مليون شخص.



الرجل الذي حاول إقناع سوريا خيرالله خيرالله

كأص 4

## المنطقة العازلة.. حلم أردوغان المحكوم بمزاج ترامب

الرئيس التركي عاد من نيويورك خالي الوفاض

أنقرة - لم تنجح التصريحات التركية المهددة بفرض المنطقة العازلة كإجراء واقعي في التأثير على مزاج الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الذي يعلن أحيانا تفهمه لمطالب نظيره التركي رجب طيب أردوغان، لكنه ينظر دائما إلى مصلحة الأكراد السوريين كحليف استراتيجي دائم لواشنطن، في وقت عاد الرئيس التركي من زيارته إلى نيويورك دون نتيجة.

واتفقت أنقرة وواشنطن في أغسطس الماضي على إنشاء «منطقة آمنة» في شمال سوريا. ورغم أن تركيا تواصل التشديد على أنه يجب إقامتها قبل نهاية سبتمبر يبقى الموقف الأميركي الذي يتسم بالغموض والمراوغة هو المحدد.

وفي خطابه أمام الجمعية العامة في الأمم المتحدة، هذا الأسبوع، كشف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن خارطة تخطط الخطط الطموحة لهذه المنطقة. وأوضح في مقابلة أجرتها معه الصحافة التركية لدى عودته من نيويورك، هذا الأسبوع، أن المنطقة سيبلغ طولها 480 كلم على طول الحدود في شمال سوريا وعمقها 30 كلم.

وقال إنها يمكن أن تسمح لثلاثة ملايين لاجئ سوري بالعودة إلى بلادهم، في وقت يواجه انتقادات داخلية بسبب وجود 3.6 مليون لاجئ سوري في تركيا، وهو أعلى رقم في العالم. وتحدث الرئيس الأميركي عن عمق مماثل للمنطقة الآمنة. لكن قوات سوريا الديمقراطية تشير إلى منطقة بعرض خمسة كيلومترات أو حتى تسعة ومن الممكن أن تصل إلى 14 كلم في بعض المناطق بين رأس العين وتل أبيض.

والسبب الرئيسي لمطالبة أردوغان بهذه المنطقة هو قيام منطقة عازلة بين وحدتها والأراضي الخاضعة لسيطرة وحدات حماية الشعب الكردية، المتحالفة مع الولايات المتحدة.

ويعتقد محللون وخبراء في الشأن السوري أن الاستجابة للخطة التركية سواء من الولايات المتحدة أو من الأكراد أمر صعب إن لم يكن مستحيلا.

واعتبرت دارين خليفة المحللة في مجموعة الأزمات الدولية «تنبين أن بلوغ اتفاق مقبول لتركيا ووحدات حماية

الشعب الكردية في الوقت نفسه أمر صعب. ويبدو أن مطالبهما الأساسية لا يمكن التوفيق بينهما».

وقالت «لكن الولايات المتحدة كانت واضحة جدا حيال واقع أنها لم توافق على الاتفاق، الذي يشمل إعادة غير الطوعية للسوريين إلى هذه المنطقة».

ويرى حسن أونال الأستاذ في جامعة مالتيبيي أن أنقرة وواشنطن تواجهان صعوبة أيضا في التوصل إلى اتفاق. وقال «يبدو أنه ليس هناك اتفاق واضح وجلي بين الطرفين، والتسوية تبدو هشة».